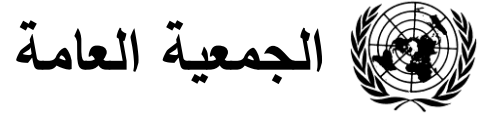


Distr.: General  
17 October 2025  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الحادية والخمسون

جنيف، 19-30 كانون الثاني/يناير 2026

## تقرير وطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16\*

ولايات ميكرونيزيا الموحدة

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً - مقدمة

- 1- يسرّ حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة أن تقدم تقريرها الوطني الرابع إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان في دورته التي ستُعقد في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير 2026.
- 2- وبعد انتهاء الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في عام 2021، لا تزال حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة ملتزمة التزاماً جاداً، من خلال وزاراتها المعنية، بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وبالنهوض بحالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، على الرغم من التحديات التي تطرحها محدودية الموارد التقنية والمالية. وقد قبلت الحكومة 141 توصية من أصل 154 توصية تلقتها. وتواصل الحكومة العمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والجماعات الدينية والزعماء التقليديين، ضماناً لتحقيق هذه الالتزامات تحقيقاً فعالاً.
- 3- وتتيح عملية الاستعراض الدوري الشامل أيضاً لحكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة فرصة ثمينة لتقييم التحديات وتحديد الاستراتيجيات الكفيلة بمعالجتها. ويسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز خلال جولة الاستعراض الدوري الشامل السابقة مع الإقرار بصراحة بالتحديات المعارضة في تنفيذ التوصيات. ولا تزال الحكومة ملتزمة بالتعاون مع شركائنا في التنمية والشركاء التقنيين - بما في ذلك البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وجماعة المحيط الهادئ وكيانات الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية - ضماناً لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل تنفيذاً شاملاً وفعالاً.

## ثانياً - المنهجية وعملية التشاور

### ألف - منهجية إعداد التقرير

- 4- جُمع التقرير الدوري الشامل لولايات ميكرونيزيا الموحدة بعد مشاورات مع حكومة الدولة وجميع الوزارات الحكومية الوطنية، بما في ذلك جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وترأس فرقة العمل الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة الاجتماعات وقادت عملية صياغة التقرير. وفرقة العمل هي الآلية الوطنية للإبلاغ والتنفيذ والمتابعة في البلد.
- 5- وشملت عملية التشاور الوطنية أيضاً عقد اجتماعات مع مجموعات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والجماعات الدينية، لمناقشة مساهماتها والحصول على تعليقاتها على التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، التمسّت فرقة العمل الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة الدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومن مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في منطقة ميكرونيزيا بغية تيسير المشاورات مع منظمات المجتمع المدني.
- 6- واستخدمت فرقة العمل أدوات رصد حالة حقوق الإنسان في ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى جانب مصفوفة تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، التي تحيل التوصيات والمجالات المواضيعية ذات الصلة إلى الوزارات المعنية لكي تقدم البيانات والمعلومات اللازمة. وقدمت فرقة العمل أيضاً الدعم في سياق صياغة التقرير والتحقق منه.
- 7- ونظمت فرقة العمل أيضاً اجتماعات منفصلة مع الوزارات الرئيسية لمناقشة توصياتها وتقديم تعليقاتها على تقرير ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وقد كفل هذا النهج المتعدد القطاعات إجراء استعراض شامل للتوصيات المواضيعية التي غطت طائفة واسعة من قضايا حقوق الإنسان التي عرضتها الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة. وتُعدّ المشاورات عنصراً حيوياً من عناصر تلك المنهجية لأنها تعزز الحوار بين الكيانات الحكومية ومجموعات المجتمع المدني وممثلي المجتمع المحلي بما يكفل جمع وجهات نظر متنوعة ورؤى موضوعية. وتيسر هذه المشاورات الشاملة تجميع معلومات دقيقة وحديثة ودقيقة تتماشى مع الالتزامات الدولية التي تعهدت بها ولايات ميكرونيزيا الموحدة في مجال حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة.

## باء - العملية الوطنية لمتابعة التنفيذ والإبلاغ

8- تولت فرقة العمل الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة قيادة عملية إعداد التقرير، وترأست وزارة الخارجية فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وكلفت فرقة العمل الوزارات المعنية مجتمعة بمسؤولية تنفيذ التوصيات وتقديم آخر المستجدات عن التقدم المحرز. وباستخدام أداة تتبع حالة حقوق الإنسان على برنامج Excel، تمكنت فرقة العمل من رصد حالة تنفيذ هذه التوصيات رسداً فعالاً. ويجري وضع خطط لمواصلة تطوير آليات تتبع ورصد شاملة بما يكفل الإشراف المستمر على عملية التنفيذ.

## ثالثاً - متابعة التوصيات والالتزامات المنبثقة عن الاستعراض السابق وتنفيذها

### ألف - أطر حقوق الإنسان

#### 1- الأطر الوطنية والإقليمية

9- يركز الإطار القانوني لحقوق الإنسان في ولايات ميكرونيزيا الموحدة في المقام الأول على دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة، الذي ينص على الحماية من التمييز على أساس العرق والجنس والدين وأي وضع آخر. ويكفل الدستور الحقوق الأساسية، مثل حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والدين. ويتضمن الدستور على وجه الخصوص أحكاماً تتعلق بالحماية المتساوية بموجب القانون، والحق في محاكمة وفق الأصول، وحظر الرق والعبودية القسرية والعقوبة القاسية أو غير العادية. وتلتزم ولايات ميكرونيزيا الموحدة أيضاً، بوصفها عضواً في الأمم المتحدة، بالمعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان بما فيها اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتحمي هذه الأطر مجتمعة حقوق الإنسان وتجسد التزام ولايات ميكرونيزيا الموحدة بالتزاماتها الدولية.

10- وفي عام 2023، اعتمدت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة تسعة تعديلات دستورية اقترحها المؤتمر الدستوري الرابع لولايات ميكرونيزيا الموحدة. وتتناول تلك التعديلات مسائل ازدواج الجنسية؛ وتقاسم الإيرادات المتأتية من رسوم الصيد؛ وتجاوز حق النقض الرئاسي؛ وتقاسم صافي الإيرادات المتأتية من الموارد المعدنية وغير الحية المستخرجة من قاع البحار وباطن الأرض اعتباراً من مسافة 12 ميلاً؛ وشروط الأهلية للترشح للكونغرس؛ والولاية القضائية على قضايا الأراضي؛ وإنشاء مكتب مدع عام مستقل جديد؛ والحق في بيئة صحية. وقد صدق الرئيس سيمينا على جميع التعديلات في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما يمثل خطوة هامة في سبيل تعزيز دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة استجابةً لاعتبارات الحوكمة المعاصرة وحقوق الإنسان.

11- وأقر كونغرس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في عام 2021، القانون العام رقم 22-61 الذي يمنح جميع موظفات الحكومة الوطنية إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة ثمانية أسابيع متتالية، بصرف النظر عن وضعهن الوظيفي. وفي عام 2022، سن المجلس التشريعي لولاية كوسراي القانون الولائي رقم 12-286، الذي

يمنح إجازة أمومة مدفوعة الأجر تصل إلى 90 يوماً لجميع الموظفات في حكومة الولاية، بصرف النظر عن وضعهن الوظيفي. وفي عام 2022 أيضاً، أصدرت الهيئة التشريعية لولاية بوهنباي القانون رقم 10L-85-22، الذي يمنح الموظفات العموميات إجازة أمومة مدتها ثلاثة أشهر والموظفين العموميين إجازة أبوة مدتها أسبوعان. وتجسد هذه التدابير التشريعية مجتمعة التزام دولة ولايات ميكرونيزيا الموحدة وولاياتها بدعم العاملين من آباء وأمهات وبتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل.

#### الاستجابة للتوصية رقم 86-152 - الأشخاص ذوي الإعاقة

12- في 3 كانون الأول/ديسمبر 2021، أقرت الهيئة التشريعية لولاية كوسراي قانون كوسراي للإعاقة بهدف تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم. وفي أعقاب ذلك، سنّ المجلس التشريعي لولاية تشوك قانون تشوك للإعاقة الذي سنه حاكم الولاية في 7 شباط/فبراير 2022. ويركز كلا القانونين على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بها، مع الاعتراف بالتحديات التي يواجهها أولئك الأشخاص. وفي 20 آذار/مارس 2023، عدل حاكم ولاية تشوك التوجيه الإداري رقم 2022 ليشمل منظمات المجتمع المدني، مثل الجماعات الشبابية والدينية والنسائية، بالإضافة إلى الجماعات المعنية بالدفاع عن الأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها جماعة الأشخاص ذوي الإعاقة في تشوك، ومنظمة تشوك قادرة على أن تكون متحدة ومجلس نساء تشوك ومجلس شباب تشوك. ويهدف هذا التوجيه إلى دعم تنفيذ قانون الإعاقة في تشوك تنفيذاً فعالاً وتوطيد التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة تعزيزاً لحقوق ذوي الإعاقة وإدماجهم.

#### الاستجابة للتوصية رقم 86-99 - الحق في التنمية

13- خطة تطوير البنية التحتية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة للفترة 2025-2034 هي خريطة طريق استراتيجية مدتها عشر سنوات لتطوير العاصمة أقرها كونغرس ولايات ميكرونيزيا الموحدة في كانون الثاني/يناير 2025. وتولي الخطة الأولوية لمشاريع البنية التحتية التي تهدف إلى تعزيز الربط والمرونة والنمو الاقتصادي المستدام على مدى العقد المقبل، مع التصدي للتحديات الفريدة التي تواجه البلد، بما فيها التحديات التي يطرحها تغير المناخ. ومن خلال نهج منسق، تسعى خطة تطوير البنية التحتية إلى توجيه الاستثمارات الحكومية واستثمارات الشركاء في التنمية لضمان تلبية البنية التحتية العامة للاحتياجات الحالية والمستقبلية في قطاعات مثل النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي والمرافق العامة.

14- وتدعم البنية التحتية، مثل الكهرباء والطرق والمرافق العامة وشبكات المياه، الحقوق الأساسية المتعلقة بالصحة والتعليم وسبل العيش والمياه والطاقة. وتكفل خطة تطوير البنية التحتية إتاحة هذه الخدمات الأساسية لجميع المواطنين، ومن ثم، دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة في جميع أنحاء ولايات ميكرونيزيا الموحدة. ومن خلال الاستثمارات الاستراتيجية والتخطيط المنسق، تهدف الخطة إلى تعزيز مرونة البنية التحتية في البلد وتحسين جودة الحياة لجميع المجتمعات.

15- وأطلقت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في أيار/مايو 2025، سياسة الطاقة الوطنية للفترة 2024-2050، التي تمثل خطوة مهمة نحو مستقبل مستدام وشامل للجميع في مجال الطاقة. وتركز هذه السياسة تركيزاً شديداً على تطوير موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المحلية بهدف تقليل اعتماد البلد الشديد على الوقود الأحفوري المستورد. وتشمل مبادئها التوجيهية الرئيسية إمكانية، ويسر التكلفة، والقدرة، والأمن، والاستدامة، والكفاءة، والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، والابتكار، والمسؤولية البيئية. ويجدر بالذكر أن السياسة تسلط الضوء على أهمية استيعاب الجميع من خلال تمكين المجتمعات المتنوعة، بما في ذلك النساء والرجال والمنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية والشعوب

الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة الأخرى، بما يكفل استعادة جميع قطاعات المجتمع من الانتقال الطاقى.

16- وأعدت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة خطة تطوير البنية التحتية، التي تسلط الضوء على أولويات الحكومة في السنوات العشرين القادمة، ووضعتها في صيغتها النهائية. انظر الفقرة 13.

*التوصيات المتعلقة بالآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة (التوصيتان 51-86 و 53-86)*

17- أنشئت فرقة العمل الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة بموجب أمر تنفيذي رئاسي في 14 شباط/فبراير 2022. ووضع مشروع اختصاصات لتوجيه عملها.

*التوصيات المتعلقة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيات من 55-86 إلى 67-86)*

18- لم تنشئ حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة بعد مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. غير أنه أجريت ثلاث زيارات لتحديد نطاق المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وبحث إمكانية إنشاء مؤسسة من هذا القبيل. وتضمنت الزيارة الأولى في عام 2017 مشاورات مع المسؤولين الحكوميين على المستوى الوطني والحكومات الولائية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني في بوهنباي. وأجريت في إطار الزيارة الثانية، في عام 2019، مشاورات مماثلة في كوسراي وياب وتشوك. ويجسد تقرير تحديد النطاق الذي تمخضت عنه تلك الزيارات توافقاً واسعاً في الآراء حول إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان مصممة خصيصاً بما يلائم السياق الوطني لولايات ميكرونيزيا الموحدة شريطة استيفاء شروط معينة. وهدفت الزيارة الثالثة والأخيرة إلى إقرار تلك النتائج والتوصيات. وقد حظيت تلك الجهود بدعم من جماعة المحيط الهادئ ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ، مع انتهاء عملية الإقرار في عام 2023. ويدل هذا على النهج الدقيق والشامل الذي تتبعه الحكومة حيال إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان فعالة وملائمة لسياق ولايات ميكرونيزيا الموحدة الفريد من نوعه.

19- وتؤيد حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة التوصية الداعية إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، شريطة استيفاء الشروط الواردة في تقرير تحديد النطاق. ومن الشروط الأساسية أن يكون للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مفوض لحقوق الإنسان في كل ولاية ضمناً لملاءمة المؤسسة وفعاليتها في جميع أنحاء البلاد. وجرى أيضاً إقرار إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ضمن إطار العمل الوطني من أجل التنمية الصحية المستدامة للفترة 2024-2034، حيث تندرج المؤسسة ضمن المجال ذي الأولوية المتمثل في المحددات الاجتماعية والبيئية للصحة. ويجسد ذلك التزام حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة بتعزيز آليات حقوق الإنسان بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية الوطنية.

*التوصية المتعلقة بخطة تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (أو مجالات محددة) (التوصية 54-86)*

20- تؤيد حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة هذه التوصية تأييداً تاماً وستواصل العمل مع فرقة العمل الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة على إعداد خطة العمل في مجال حقوق الإنسان.

21- وفي عام 2025، أقر منتدى جزر ميكرونيزيا، الذي تنتمي ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى عضويته، إطار عمل ميكرونيزيا للمساواة بين الجنسين إقراراً رسمياً. ويؤكد هذا الإقرار التزام الحكومة القوي بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وباستيعاب الجميع في جميع أنحاء المنطقة. ويتمشى التركيز المواضيعي للإطار تماشياً وثيقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، مع التأكيد على حماية الحقوق والحريات الأساسية ومبدأ عدم التمييز. وعلاوة على ذلك، تشارك ولايات ميكرونيزيا

الموحدة مشاركة نشطة في لجنة المساواة بين الجنسين التابعة للمنتدى، التي تنسق الجهود الجارية بين الدول الأعضاء لتنفيذ هذا الإطار دون الإقليمي الهام داخل بلدانها. ويوطد هذا النهج الجماعي التعاون الإقليمي ويعزز الالتزامات المشتركة بالمساواة بين الجنسين.

## 2- الأطر الدولية

*الاستجابة للتوصيات من 1-86 إلى 10-86؛ و86-33 التصديق على الصكوك الدولية والانضمام إليها*

22- تبذل حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة جهوداً كبيرة للتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. فقد عُرض القرار رقم 24-39، الذي يقضي بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب، على الكونغرس في 11 آب/أغسطس 2025. والقرار قيد النظر حالياً وينتظر إقراره رسمياً من جانب الكونغرس.

23- وهناك مناقشات وحوارات جارية داخل فرقة العمل المشتركة المعنية بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة ومع الشركاء المعنيين بشأن التصديق على معاهدات دولية أساسية إضافية في مجال حقوق الإنسان. وتشمل هذه المعاهدات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتجسد هذه الجهود التزام الحكومة المستمر بتعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وبدأت ولايات ميكرونيزيا الموحدة عملية استعراض اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان الأخرى المتعلقة التي لم يصدق عليها البلد بعد.

*التوصية المتعلقة بالتعاون مع آليات حقوق الإنسان وطلب المساعدة التقنية (التوصية 86-45)*

24- ستواصل حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة العمل مع آلية حقوق الإنسان وستطلب المساعدة التقنية من الشركاء الإنمائيين والتقنيين لضمان تنفيذ التوصيات تنفيذاً تاماً.

*التوصية المتعلقة بالتعاون والمتابعة مع هيئات المعاهدات (التوصية 86-36)*

25- في 28 نيسان/أبريل 2022، قدمت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة تقريرها الأولي لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

26- وقدمت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة وعرضت استعراضها الوطني الطوعي الثاني المعنون "الاهتداء إلى مستقبلنا: الموازنة بين القيم التقليدية والتنمية المستدامة"، في تموز/يوليه 2025 في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عُقد في نيويورك. وأكدت الحكومة مجدداً في عرضها تأكيد التزام البلد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وسلطة الضوء على التقدم الذي أحرزه البلد والتحديات التي تواجهه واستراتيجياته الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع دمج القيم التقليدية وأولويات التنمية المستدامة. (انظر المرفق 1).

*التوصيات المتعلقة بالتعاون والمتابعة مع الإجراءات الخاصة (التوصيات من 46-86 إلى 50-86)*

27- زارت المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، السيدة ألكسندرا زانتاكي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة في الفترة من 2 إلى 13 حزيران/يونيه 2025. وأكدت هذه الزيارة مجدداً أهمية التزام ولايات ميكرونيزيا الموحدة المستمر بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال الحوكمة الشاملة للجميع، وتعزيز

القدرات المؤسسية، والشراكات الاستراتيجية. وأكدت الزيارة مسؤولية البلد عن احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان مع دمج النهج التي تقوم على أسس ثقافية وتتوافق مع قيم الأمة وتطلعاتها. وعلاوة على ذلك، عززت الزيارة عزم ولايات ميكرونيزيا الموحدة على النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب والحصول العادل على الخدمات الأساسية بما يكفل بقاء حقوق الإنسان أولوية أساسية في جدول أعمالها الإنمائي وجهودها الدبلوماسية.

## باء - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

### 1- المساواة وعدم التمييز

التوصيات المتعلقة بالتمييز العنصري. (التوصية 86-69)، التوصيات المتعلقة بالعنف ضد المرأة (التوصيات من 86-121 إلى 86-142)

28- تمثل الفقرة 4 من المادة الرابعة من دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة، الضمانة القانونية الأساسية ضد التمييز العنصري. وتؤكد أنه لا يجوز الحرمان من الحماية المتساوية بموجب القانون أو الانتقاص منها على أساس العرق، في جملة خصائص أخرى. وتكفل أحكامها المساواة أمام القانون وتحظر أي حرمان أو انتقاص من الحماية على أساس العرق أو الجنس أو النسب أو الأصل القومي أو اللغة أو الوضع الاجتماعي. وبناء على ذلك، يجب على الحكومة أن تثبت وجود مصلحة قاهرة لتبرير أي إجراء يصنف الأفراد على أساس العرق، بما يكفل معاملة الأشخاص المتشابهة ظروفهم على قدم المساواة فيما بينهم بصرف النظر عن العرق. وتمتد هذه الحماية الدستورية لتشمل التوظيف ويعززها قانون نظام الخدمة العامة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

29- وسنت حكومتا ولايتي كوسراي وبوهناي قانوني العنف الأسري اللذين يهدفان إلى توفير الحماية الشاملة للضحايا وضمان وصولهم الميسور إلى الخدمات اللازمة. غير أن نقص الموارد لا يزال من التحديات الرئيسية التي تعترض تنفيذ هذين القانونين تنفيذاً فعالاً. وتبذل حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة جهوداً دؤوبة من أجل إنشاء آليات للتصدي للعنف الأسري ودعم الضحايا. وتشمل هذه الجهود وضع إجراءات تشغيلية موحدة للإدارة السريرية لحالات الاغتصاب والعنف الجنسي والعنف الجنساني، بالإضافة إلى تعزيز نظم الإحالة، بالتعاون مع الوزارات التنفيذية الرئيسية.

30- ووضعت حكومة ولاية بوهناي مشروع خطة تنفيذ قانون العنف الأسري في بوهناي. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذه الخطة في تنفيذ القانون تنفيذاً تاماً وفعالاً. وبالإضافة إلى ذلك، نقح حاكم الولاية الأمر التنفيذي القاضي بإنشاء فرقة العمل المعنية بالعنف الأسري في بوهناي بما يكفل إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين الذين سيدعمون التنفيذ الناجح للخطة.

31- وفي أيلول/سبتمبر 2025، أطلقت حكومة ولاية بوهناي سياسة بوهناي بشأن التحرش الجنسي لعام 2025، التي توفر ضمانات وآليات شكاوى لحماية جميع الموظفين، بصرف النظر عن تصنيفهم، من التحرش الجنسي. وفي تموز/يوليه 2025، وضعت حكومة ولاية بوهناي مشروع خطة تنفيذ قانون العنف الأسري في بوهناي لعام 2017 في صيغته النهائية، مع التركيز بشكل رئيسي على تنفيذه الكامل والفعال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، سلمت الحكومة رسمياً مركز ياب للرعاية النهارية إلى حكومة ولاية ياب؛ وقد أنشئ هذا المركز لتوفير بيئة آمنة لتوفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتمكين الأمهات العاملات. ويجري وضع خطة لإنشاء مركز استشاري في ياب لدعم ضحايا العنف الأسري. وتتواصل الجهود المبذولة للتصدي للعنف الجنساني في جميع ولايات البلد، بما في ذلك في جزيرتي تشوك وبوهناي المتجاورتين.

- 32- ونفذت فرقة العمل المعنية بالعنف الأسري التابعة لحكومة ولاية بوهنباي الأمر التنفيذي 06-23 الصادر عن حاكم الولاية بحيث يشمل جميع الوزارات المعنية، وستوجه دعوات مشاركة إلى جميع منظمات المجتمع المدني.
- 33- وتواصل شبكة أبيمار للإحالة في تشوك تقديم الدعم الحيوي لضحايا العنف الأسري. وقد أدت هذه الشبكة التي تضم وزارات حكومية ومنظمات مجتمع مدني دوراً رائداً في مساعدة المتضررين من العنف الأسري.
- 34- وأقرت إجراءات العمل الموحدة بشأن الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب والاعتداء الجنسي في ولاية بوهنباي في عام 2022، وفي ولايتي ياب وكوسراي في عام 2023.
- 35- وفي 5 آب/أغسطس 2021، أقر المجلس التشريعي لولاية بوهنباي قانون ولاية بوهنباي رقم 10L-57-21 بشأن التواصل الفاحش والمسيء، الذي يحمي من التمر الإلكتروني والمضايقة عبر الإنترنت.

## 2- الحق في التنمية

- 36- وضعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة 2024-2043 وأقرتها في عام 2024. وتحدد الخطة الأولويات الموضوعية لولايات ميكرونيزيا الموحدة في السنوات العشرين المقبلة، وهي بمثابة إطار عمل شامل واستشراقي لتوجيه جهود الحكومة في مجالي التخطيط والميزنة. وتولي الخطة الأولوية للمجالات الرئيسية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في البلد، بما في ذلك التراث الثقافي، والتعليم ورأس المال البشري، والصحة والرفاه، والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، والحكومة وتعزيز المؤسسات، والسلام والأمن، والتنمية الاقتصادية المستدامة، والاستدامة البيئية وتغير المناخ، فضلاً عن تطوير البنية التحتية.
- 37- وعلاوة على ذلك، يعترف اتفاق الارتباط الحر بين ولايات ميكرونيزيا الموحدة والولايات المتحدة بقدرة ولايات ميكرونيزيا الموحدة على إدارة شؤونها الخارجية ويؤكد على وضعها كدولة متمتعة بالحكم الذاتي. ويشدد الاتفاق على أهمية التقدم الاقتصادي، واعتماد البلد على ذاته في توفير ميزانيته، والاكتفاء الذاتي الاقتصادي لشعب ولايات ميكرونيزيا الموحدة. ويعد الاتفاق أساساً للتعاون الإنمائي الذي يحترم سيادة البلد مع توفير الدعم المحدد الأهداف في القطاعات الرئيسية، مثل التعليم والرعاية الصحية وتطوير القطاع الخاص والبيئة والبنية التحتية.
- 38- وبناء على ذلك، فإن ولايات ميكرونيزيا الموحدة تعمل الحق في التنمية من خلال التخطيط الحكومي الاستراتيجي والشراكات الدولية والالتزام القوي بحقوق الإنسان والنمو المستدام، مع الحرص على تماشي كل ذلك مع السياق الثقافي والبيئي الفريد للدولة.
- 39- وفي كانون الثاني/يناير 2025، أقر كونغرس ولايات ميكرونيزيا الموحدة الخطة الجديدة لتطوير البنية التحتية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة للفترة 2025-2034. وتوفر هذه الخطة خريطة طريق واضحة مدتها 10 سنوات لتطوير البنية التحتية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وتشمل المجالات الرئيسية التي تركز عليها الخطة النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي والمرافق العامة، وكلها مصممة لدعم الأولويات الحالية والمستقبلية المحددة في الخطة الإنمائية الوطنية.

التوصية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة (التوصية 86-80). الحق في بيئة صحية

40- حصلت وزارة البيئة وتغير المناخ وإدارة حالات الطوارئ على تمويل من الصندوق الأخضر للمناخ لإعداد خطة التكيف الوطنية. وسيخصص جزء من هذه الأموال لاستعراض وتحديث سياسة تغير المناخ وكذلك السياسات والخطط الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ. وقد استعانت الحكومة مؤخراً بشركة للتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة في استعراض ومراجعة سياسة إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ على المستوى الوطني، إلى جانب خطط العمل الاستراتيجية المشتركة.

التوصية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة (التوصية 86-80) والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ (التوصيات من 86-75 إلى 86-79)

41- وتتماشى خطة التكيف الوطنية، التي وضعت باتباع نهج شامل انطلاقاً من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة ومن الوسط إلى الخارج، تماشياً وثيقاً مع الخطة الإنمائية الاستراتيجية لولايات ميكرونيزيا الموحدة وكذلك مع الجولتين الثانية والثالثة من المساهمات المحددة وطنياً. وترتكز خطة التكيف الوطنية على التكيف، بينما تتناول المساهمات المحددة وطنياً التخفيف من آثار تغير المناخ. وكلا الإطارين مترابطان، حيث يتقاسمان أولويات مشتركة مثل المساواة بين الجنسين والإعاقة والإدماج الاجتماعي، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن الصحي، وأمن الطاقة، والنقل القادر على الصمود أمام تغير المناخ، وملوثات المناخ قصيرة العمر، والخسائر والأضرار، وإدارة النفايات، وحماية النظم الإيكولوجية البرية والبحرية.

42- ويجري حالياً إعداد خطة التكيف الوطنية، جنباً إلى جنب مع الجولة الثالثة من المساهمات المحددة وطنياً نظراً لارتباطهما الوثيق من خلال الأولويات الوطنية المشتركة. وستشمل خطة التكيف الوطنية استعراض وتنقيح سياسة إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ على المستوى الوطني، بالإضافة إلى تقييم وتحديث خطط العمل الاستراتيجية الأربع المشتركة بين الولايات لإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ. ولا تزال المساواة بين الجنسين والإعاقة والإدماج الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من تلك السياسة ومن تلك الخطط. ومن المتوقع أن تعالج هذه الجهود دواعي القلق التي أثرت معالجة فعالة.

43- وفي سياق إعداد خطة التكيف الوطنية، يجري استعراض سياسة إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ على الصعيد الوطني وتنقيحها لجعل مبادئ المساواة بين الجنسين والإعاقة والإدماج الاجتماعي موضوعاً ثابتاً يسترشد به في جميع أجزاء هذه السياسة. وقد أدمجت هذه المبادئ في كل نشاط ومبادرة تتفدها وزارة البيئة وتغير المناخ وإدارة حالات الطوارئ.

44- وترتكز عملية إعداد خطة التكيف الوطنية والجولة الثالثة من المساهمات المحددة وطنياً تركيزاً شديداً على إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين والإعاقة والإدماج الاجتماعي. وينطوي هذا الالتزام على إشراك أصحاب المصلحة والشركاء، بمن في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وكبار السن، إشراكاً نشطاً.

#### -4- حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

45- في 13 أيلول/سبتمبر 2021، وُقِع أمر تنفيذي رئاسي يقضي بإنشاء شعبة جديدة داخل وزارة العدل، تعرف باسم مكتب الأمن السيبراني والاستخبارات. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا القسم في العمل

ككيان وطني يعنى بإنفاذ القانون والعمل الاستخباراتي في مجال الأمن السيبراني في البلد، وتحليل اتجاهات الأنشطة الإجرامية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتعزيز جهود إنفاذ القانون الجنائي والأمن السيبراني.

## جيم - الحقوق المدنية والسياسية

### 1- الحق في الحياة والحرية والأمن

*التوصية المتعلقة بالحق في الحياة (التوصية 86-106)*

46- في إطار برامج الصحة السلوكية والسلامة النفسية الوطنية والولائية، تُجرى حالياً دراسات وتقييمات عن مدى انتشار الانتحار في ولايات ميكرونيزيا الموحدة كما يجري بحث الأساليب الفعالة لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة. والحقوق المذكورة أعلاه هي حقوق مكفولة لجميع مواطني ولايات ميكرونيزيا الموحدة بموجب المادة الرابعة من دستور البلد. وعلاوة على ذلك، ينص الباب 11، الفصل 7 من قانون ولايات ميكرونيزيا الموحدة على أنه يجوز لأي فرد انتهكت حقوقه الدستورية رفع دعوى قضائية ضد المسؤولين عن ذلك، باتباع الإجراءات المعمول بها في الدعاوى المدنية.

### 2- إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

*التوصية المتعلقة بالتحقيق الشامل في فساد المسؤولين الحكوميين ومقاضاتهم ومعاقبتهم (التوصية 86-81)*

47- في 4 تموز/يوليه 2023، وافق الناخبون في ولايات ميكرونيزيا الموحدة على تعديل الفقرة 4 من المادة الثانية عشرة من دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بحيث تنص على إنشاء مكتب المدعي العام المستقل. وخلال الدورة العادية الثانية للكونغرس الرابع والعشرين لولايات ميكرونيزيا الموحدة، المعقودة في أيلول/سبتمبر 2025، أكد الكونغرس وأقر رسمياً المدعي العام المستقل المعين حديثاً. يتمتع المدعي العام المستقل بالصلاحيات التالية: الاختصاص الحصري بالتحقيق مع أي فرد أو كيان، سواء كان خاصاً أو عاماً، بمن في ذلك المسؤولون الوطنيون والولائيون والمحليون، في الجرائم الوطنية التي تنطوي على إساءة استخدام الأموال العامة، وملاحقة أولئك الأفراد أو الكيانات؛ وصلاحيات التحقيق مع المسؤولين الحكوميين الوطنيين في سياق الجرائم المتعلقة بالفساد العام وملاحقتهم قضائياً؛ وصلاحيات التحقيق مع أي شخص في أفعال عرقلية سير القضاء أو شهادة الزور المرتكبة في سياق التحقيقات أو الملاحقات التي يجريها المدعي العام المستقل، وملاحقة الشخص المعني قضائياً.

### 3- الحريات الأساسية والمشاركة في الحياة العامة والسياسية

*التوصية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات (التوصية 86-82)*

48- تضمن الفقرة 1 من المادة الرابعة من دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة عدم نص أي قانون على أي أحكام تحرم من حرية التعبير أو تحول دونها. وفي عام 2021، قدمت الحكومة السابقة إلى كونغرس ولايات ميكرونيزيا الموحدة الثاني والعشرين مشروع قانون مقترح بعنوان "قانون حرية المعلومات". والقصد التشريعي من هذا القانون هو تعزيز الشفافية في مجال الخدمة العامة، وتعزيز ثقافة الانفتاح والمساءلة داخل الحكومة، وتشجيع الكشف عن المعلومات العامة.

49- ويكفل دستور البلد وقوانينه حق المواطنين في اختيار حكومتهم من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة، تجرى بالاقتراع السري وتستند إلى الاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين.

## 4- حظر جميع أشكال الرق

التوصيات المتعلقة بالاتجار بالبشر وأشكال الرق المعاصرة (التوصيات من 83-86 إلى 86-93)

50- ستنت الحكومة الوطنية لولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالتعاون مع حكومات الولايات، قوانين تتصدى للاتجار بالبشر. وتعمل وزارة العدل في ولايات ميكرونيزيا الموحدة بهمة على تنظيم حملات توعية بتقديم الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر في جميع أنحاء ولايات البلد، وعلى توسيع نطاق تلك الحملات. وجرى أيضاً تنفيذ مبادرات لتوعية عامة الجمهور خارج ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بما في ذلك في هاواي والبر الرئيسي للولايات المتحدة.

## 5- الحق في الخصوصية والحياة الأسرية

51- إن الحق في الخصوصية محمي دستورياً بموجب الفقرة 5 من المادة الرابعة من دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة التي تحظر "عمليات التفتيش أو الحجز أو التعدي على الخصوصية بشكل غير معقول". ومع أن هذا الحق ليس حقاً مطلقاً، فإنه يحمي على وجه التحديد من التدخلات غير المعقولة وينطبق في الحالات التي يتوقع فيها الفرد مقدراً معقولاً من الخصوصية. وبالإضافة إلى هذه الحماية الدستورية، يجوز أيضاً تأكيد الحق في الخصوصية من خلال رفع دعاوى ضرر في الحالات التي تنتهك على تدخلات مسيئة للغاية في الشؤون الخاصة.

## دال- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

## 1- الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

52- سنن كونغرس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في عام 2021، القانون العام رقم 22-61، الذي يمنح جميع الموظفين في الحكومة الوطنية إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة ثمانية أسابيع متتالية. وفي عام 2022، أقر المجلس التشريعي لولاية كوسراي القانون الولائي رقم 12-286، الذي ينص على منح جميع الموظفين في حكومة الولاية إجازة أمومة مدفوعة الأجر تصل إلى 90 يوماً، بصرف النظر عن وضعهم الوظيفي. وبالإضافة إلى ذلك، أقر المجلس التشريعي لولاية بوهنباي، في عام 2022، القانون رقم 22-85-10L، الذي يمنح الموظفين العموميات إجازة أمومة مدتها ثلاثة أشهر ويمنح الموظفين إجازة أبوة مدتها أسبوعان.

## 2- الحق في الضمان الاجتماعي

53- توفر إدارة الضمان الاجتماعي في ولايات ميكرونيزيا الموحدة استحقاقات التقاعد والمتوفى عنهم والعجز للمواطنين والمقيمين من خلال نظام تأمين اجتماعي ممول عن طريق الاشتراكات الإلزامية التي يدفعها أرباب العمل والموظفون ذوو الإعاقة.

## 3- الحق في مستوى معيشي لائق

التوصيات المتعلقة بالإصلاح القانوني والمؤسسي. (التوصيات 86-94 و 86-97)

54- عيّنت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة مساعداً لبرنامج الحماية الاجتماعية لدعم مبادرات المساعدة المتخذة في سياق جائحة كوفيد-19 التي تستهدف الفئات المستضعفة، بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة وسكان الجزر النائية (تقديم المساعدات النقدية والمصاحب الشمسية والدعم النقدي

وخزانات المياه). وعلاوة على ذلك، يتضمن البرنامج منحاً للمشاريع التجارية الصغيرة ودعمًا لصناعة السياحة من خلال المساعدة المالية لمواجهة جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى المساعدة في طلب الإعفاءات الطبية. وتتماشى الجهود ذات الصلة مع عمل البنك الدولي والآلية الجنسانية، ويتيح البرنامج تقاريره على شبكة الإنترنت. ويشمل الدعم أيضًا توفير مجموعات مستلزمات ما بعد التعرض للاغتصاب وحقائب اللوازم الصحية النسائية.

*التوصيات المتعلقة بالحق في مستوى معيشي لائق (التوصيات 86-95 و86-96 و86-99)*

55- تتخذ وزارة البيئة وتغير المناخ وإدارة حالات الطوارئ مشروع أمن مائي بتمويل من صندوق التكيف. وقد نجح هذا المشروع في بناء وإعادة تأهيل منظومات مستجمعات مياه الأمطار في جزر شنتي، بما في ذلك استبدال الأسقف والميازيب والأعمدة الصدئة. وفي وقت سابق من هذا العام، أعلنت ولايات ميكرونيزيا الموحدة حالة الطوارئ؛ ويجدر بالإشارة إلى أن الجزر المستقيدة من مشروع صندوق التكيف هذا لم تتأثر سلبًا ولديها إمدادات كافية بالمياه. وتحرص حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة على توسيع نطاق هذا المشروع ليشمل جزراً أخرى؛ غير أنه سيلزم الحصول على تمويل إضافي لتوسيع نطاقه.

56- وتجري حالياً صياغة قانون البناء الوطني الذي يمثل أحد أهدافه الرئيسية في تعزيز استيعاب الجميع من خلال مواصفات البناء. وتدرك الحكومة أهمية ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء والأطفال على قدم المساواة مع غيرهم إلى المباني العامة ووصول الفئات المستضعفة إلى الخدمات الأساسية. وفي عام 2024، دعمت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة الجزر النائية في ولاية تشوك من خلال تسليم 15 منظومة لتتقية المياه بالطاقة الشمسية، مما يمثل خطوة مهمة نحو توفير المياه النظيفة للمجتمعات التي لا تقدم لها خدمات كافية.

#### 4- الحق في الصحة

*التوصيات المتعلقة بالحق في الصحة (التوصيات من 86-98 إلى 86-105، ومن 86-107 إلى 86-108)*

57- أقرت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في نيسان/أبريل 2024، إطار العمل الوطني من أجل التنمية الصحية المستدامة للفترة 2023-2024. ويقوم هذا الإطار الاستراتيجي في مجال الصحة على عدد من المبادئ الأساسية، هي: الصحة حق من حقوق الإنسان؛ والصحة ضرورية للتنمية الوطنية؛ والصحة تتطلب موارد وتمويلًا مستدامين؛ والصحة تتطلب قيادة وحوكمة فعاليتين؛ والفوائد الصحية المتأتبة من التعاون ومن نهج متعدد القطاعات. ويحدد إطار العمل الأولويات الرئيسية للحكومة، إلى جانب أهداف تشمل تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2043 وتعزيز خدمات الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلد.

*معالجة وفيات حديثي الولادة من خلال تنفيذ رعاية عالية الجودة وميسورة التكلفة قبل الولادة ورعاية الأمهات وكذلك الرعاية المجتمعية للأمهات والمواليد الجدد (التوصية 86-100)*

58- تعكف وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة على تنفيذ مشروع التعلم المشترك في منطقة المحيط الهادئ من أجل نظام صحي مرن، بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز القدرة على توفير الخدمات الأساسية باستمرار في مجال صحة الأم والطفل إبان حالات الطوارئ الصحية. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع فيما يلي: (1) وضع سياسات ومبادئ توجيهية تدمج تقديم الخدمات الأساسية لصحة الأم والطفل إبان حالات الطوارئ الصحية؛ (2) تعزيز تنمية الموارد البشرية بما يكفل توفير الخدمات الصحية الضرورية للأمهات والأطفال بلا انقطاع إبان

حالات الطوارئ الصحية؛ (3) تعزيز القدرة على استخدام التكنولوجيا الرقمية بغية تقديم الخدمات الصحية الأساسية داخل المنطقة التي تُجرى التجربة فيها باستخدام التكنولوجيا الرقمية؛ (4) تعزيز الربط الشبكي بين بلدان جزر المحيط الهادئ لتيسير تبادل التجارب والممارسات الفضلى المتعلقة بتوفير الخدمات الصحية الأساسية باستمرار.

59- وتتمثل أولوية البلد في مجال صحة الأم والطفل للفترة 2025-2030 في ضمان حصول الأمهات الجدد على دعم شامل يكفل تعافيهن البدني وسلامتهن النفسية ورعاية الرضع. وفيما يتعلق بالأطفال الرضع/مرحلة ما قبل الولادة، ينصب التركيز على الوقاية من وفيات الأطفال حديثي الولادة من خلال إنكاء الوعي بالأطفال الخدج والإعاقات الخلقية وممارسات الرضاعة الطبيعية. وتشكل هذه الأولويات عنصراً أساسياً في خطة العمل الحالية لصحة الأم والطفل التي تعتمدهم وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية تنفيذها خلال الفترة 2025-2030.

#### *تعزيز الجهود الرامية إلى خفض معدلات وفيات الرضع والأمهات (التوصية 86-102)*

60- تظل حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة ملتزمة بتنفيذ البرامج تنفيذاً فعالاً لتنفيذاً لهذه التوصيات. ويحظى برنامج تنظيم الأسرة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة بدعم من مشروع "الوصول إلى الخدمات الصحية عن بُعد في إطار الباب العاشر" الممول من وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة، الذي قدم خدمات الرعاية الصحية عن بُعد لسكان ثماني جزر نائية في عام 2022. ويهدف المشروع إلى توسيع البنية التحتية لبرنامج خدمات الرعاية الصحية عن بُعد "Telehealth" وتحسين قدراته في المناطق التي تتسم بنقص خدمات الطب السريري فيها؛ وتحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية اللازمة لتوفير خدمات السجل الصحي الإلكتروني في مستوصفات الجزر النائية؛ وتيسير الوصول إلى الأنظمة الصحية السحابية؛ وتعزيز العدالة الصحية من خلال الحد من أوجه التفاوت بين الفئات السكانية المستضعفة في المجتمعات التي يصعب الوصول إليها. وتشمل الخدمات الرئيسية المقدمة من خلال مشروع الرعاية الصحية عن بُعد الوقاية من الحمل، والمباعدة بين الولادات، واختبارات واستشارات الحمل، والرعاية السابقة للولادة، ودعم نجاح الحمل، والخدمات الأساسية في حالات الإصابة بالعمى، وخدمات صحية متنوعة في مرحلة ما قبل الحمل. ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تعزيز الجهود الرامية إلى خفض معدلات وفيات الرضع والوفيات عموماً في ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

#### *التنفيذ الكامل لخطة العمل الاستراتيجية الوطنية بشأن الأمراض غير السارية لعام 2019 (التوصية 86-104)*

61- أحرزت ولايات ميكرونيزيا الموحدة تقدماً كبيراً في تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة 2019-2024. وقد وُضعت هذه الخطة الاستراتيجية من خلال عملية تشاركية متعددة القطاعات شملت وزارات الصحة الوطنية والولائية، إلى جانب قطاعي التعليم والزراعة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، مثل منظمة الصحة العالمية وجماعة المحيط الهادئ ومركز مراقبة الأمراض ورابطة الموظفين في مجال الصحة في جزر المحيط الهادئ. وتستند الخطة إلى الإطار التدريجي لمنظمة الصحة العالمية المعروف باسم "STEPwise"، وتركز على الوقاية من الأمراض غير السارية وتدبير علاجها سريريّاً. وتتعاون حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة حالياً مع شركائها ومع أصحاب المصلحة في وضع إطار عمل محدث.

62- ووضعت الحكومة والولايات سياسات وخطط عمل شاملة، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، من أجل الاستجابة بفعالية للانتشار المتزايد لهذه الأمراض في البلاد. وتستهدف هذه المبادرات على وجه التحديد العوامل المرتبطة بنمط الحياة، مثل سوء

التغذية وتعاطي التبغ وقلة النشاط البدني، وهي عوامل رئيسية تساهم في ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض غير السارية. وبدعم تقني قدمه خبراء من منظمات مرموقة مثل منظمة الصحة العالمية ورابطة الموظفين في المجال الصحي في جزر المحيط الهادئ، تعمل ولايات ميكرونيزيا الموحدة بجد على تنفيذ استراتيجيات متعددة القطاعات تهدف إلى التخفيف من مخاطر الأمراض غير السارية وتعزيز صحة السكان وسلامتهم عموماً.

63- وأقرت حكومة البلد أيضاً خطة العمل الوطنية للتغذية (للفترة 2020-2030). وتوفر هذه الخطة إرشادات على المستويين الوطني والولائي لتحسين النتائج التغذوية.

64- وقد نجحت حكومة البلد في تفعيل مجموعة من البرامج في إطار خطتها الاستراتيجية، من بينها البرنامج الشامل لمكافحة السرطان، وبرنامج السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية، وبرنامج مكافحة التبغ. وتشمل الجهود المبذولة لتعزيز النظام الصحي توسيع نطاق خدمات الرعاية الأولية لتعزيز الكشف المبكر عن الأمراض غير السارية وإدارتها، وتطوير خدمات دعم النجاة لفائدة الأفراد المصابين بالأمراض غير السارية، وبناء قدرات العاملين الصحيين، إلى جانب مبادرات التوعية المجتمعية. وبالإضافة إلى ذلك، تولى الأولوية للمشاركة المجتمعية من خلال حملات التثقيف العامة التي تتناول مواضيع تعاطي التبغ ومضغ جوز التبول وتعاطي الكحول والأنظمة الغذائية غير الصحية، بالإضافة إلى تشجيع النشاط البدني وأنماط الحياة الصحية بالتعاون مع المدارس والمنظمات المحلية.

65- ومع أن حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة أحرزت تقدماً جديراً بالثناء، فإن التنفيذ الكامل لا يزال مقيداً بمحدودية الموارد المالية والبشرية، والتشتت الجغرافي للسكان في الجزر النائية، واستمرار الحاجة إلى المساعدة التقنية المستمرة والدعم من المانحين. ولا تزال حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة ثابتة على التزامها وتدعو المجتمع الدولي بكل احترام إلى مضاهاة هذا الإلحاح بدعم متواصل ومستمر. وستواصل حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة تنفيذ هذه التوصيات بجد وضمن توفير المساعدة اللازمة لمواجهة التحديات الماثلة في المستقبل.

*مواصلة تعزيز الجهود من أجل تحسين حصول الجميع على الرعاية الصحية، بما يشمل الحصول على خدمات ومعلومات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية (التوصية 86-105)*

66- يهدف مشروع الرعاية الصحية عن بُعد لتنظيم الأسرة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة "Telehealth" إلى الارتقاء بالمستوصفات الحالية من خلال تحسين سرعة الإنترنت وعرض النطاق الترددي. ويتلقى السكان حالياً المعلومات والإرشادات الصحية الأساسية من العاملين الصحيين المجتمعيين، غير أن برنامج توفير خدمات الرعاية الصحية عن بُعد سيوفر إمكانية الحصول على مستوى أعلى من الدعم السريري، مثل الخدمات الصحية قبل الحمل وتقديم المشورة بشأن موانع الحمل. وعلاوة على ذلك، سيتمكن العاملون الصحيون المجتمعيون من استخدام برنامج تقديم الرعاية الصحية عن بُعد "Telehealth" في الاستشارات الطبية، بما في ذلك وقف تدهور حالة المرضى المصابين بمشاكل صحية حادة.

*تنفيذ الالتزام المتعهد به في قمة نيروبي (التوصية 86-107)*

67- صُممت المبادئ التوجيهية التشغيلية الوطنية في مجال الخدمات الصحية الصديقة للمراهقين والشباب لعام 2024 خصيصاً لفائدة العاملين الصحيين وموظفي الدعم المشاركين في تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للشباب. وهذه المبادئ التوجيهية مخصصة للاستخدام من جانب مقدمي الخدمات الحكوميين وغير الحكوميين على حد سواء، إلى جانب أصحاب المصلحة المعنيين، بما يكفل

تقديم خدمات صحة جنسية وإنجابية فعالة وشاملة. وفي ضوء الثغرات الحرجة في القوة العاملة في مجال الرعاية الصحية الأولية، لا سيما في المجتمعات البعيدة والجزر النائية، تعمل ولايات ميكرونيزيا الموحدة بهمة على استكشاف النهج الكفيلة بتعزيز التنقيف الصحي على الصعيد المحلي. وتجري حالياً مشاورات مع كلية ميكرونيزيا بولايات ميكرونيزيا الموحدة لتحديث منهج المساعدين الصحيين بما يكفل تزويد الخريجين بالمهارات والأدوات والكفاءات اللازمة لتلبية احتياجات الرعاية الصحية المتطورة للسكان.

68- واستمارات الإقرار بمتطلبات تنظيم الأسرة التي ينص عليها الباب العاشر إلزامية لجميع موظفي تنظيم الأسرة الحاليين والجدد، شأنها في ذلك شأن استمارات الموافقة التي يُطلب ممن يلجأون إلى خدمات تنظيم الأسرة، بمن فيهم القصر، ملؤها لإعلامهم بحقوقهم في الحصول على خدمات سرية. وبدعم من مركز التدريب الوطني في مجال الصحة الإنجابية، وضع برنامج تنظيم الأسرة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة سياسات مكتوبة ووثائق إجرائية لضمان تقديم خدمات تنظيم الأسرة من دون إكراه، مما يتيح للأفراد حرية اختيار أو رفض أي وسائل محددة لتنظيم الأسرة. وعلاوة على ذلك، نُقحت وثيقة إخطار المريض بحقوقه في جميع المواقع السريرية التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ويجري حالياً إعداد دليل سياسات وإجراءات محدث لخدمات تنظيم الأسرة، وهو دليل مصمم لدعم معايير الرعاية السريرية والإدارية وضمان تماشيها مع أحدث التوصيات والبروتوكولات ذات الصلة بتنظيم الأسرة.

69- وتؤيد حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة هذه التوصية وستواصل تنفيذ التوصيات المتعلقة بالحق في الصحة. وتُقدّم خدمات علاج فيروس نقص المناعة البشرية مجاناً في البلد، وهي متاحة لجميع الأفراد بصرف النظر عن عرقهم أو سنهم أو جنسهم، بمن فيهم الأفراد من غير مواطني ولايات ميكرونيزيا الموحدة المقيمين في البلد. لا تزال كوسراي الولاية الوحيدة الخالية من فيروس نقص المناعة البشرية. وأضحى الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية يحصلون على مكملات غذائية ولوازم صحية مجانية لمساعدتهم في تحسين مناعتهم الضعيفة.

70- وأضحى الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة يحصلون على مكملات غذائية ولوازم صحية مجانية لمساعدتهم في تحسين مناعتهم الضعيفة. وتُوفر خدمات إدارة المرضى من خلال الزيارات المنزلية لمن يواجهون تحديات في الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وخدمات الفحص المجاني للسُّل والأمراض المعدية الأخرى المنقولة جنسياً متاحة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ويخضع المصابون بالفيروس لاختبارات الحمل الفيروسي واختبارات عدد خلايا CD4 على أساس نصف سنوي لمراقبة حالتهم الصحية.

*التوصيات المتعلقة بجمع البيانات وإجراء البحوث (التوصية 86-52)*

71- تؤيد حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة هذه التوصيات تأييداً تاماً وتظل ملتزمة بتعزيز آلياتها لجمع البيانات وإجراء البحوث. وحرصاً على تحسين التنسيق وتيسير تنفيذ التوصيات تنفيذاً أكثر فعالية، اقترحت الحكومة إنشاء آلية تنسيق متخصصة لمواءمة المبادرات الإنمائية الوطنية والولائية. وتُبدل أيضاً جهود لزيادة الاستثمارات في نظم البيانات الإدارية وتطوير أطر رصد وتقييم مُحكمة.

## 5- الحق في التعليم

*التوصيات المتعلقة بالحقوق في التعليم (التوصيتان 86-109 و 86-110)*

72- يحدد الباب 40 من قانون ولايات ميكرونيزيا الموحدة إطار السياسة العامة لنظام تعليمي لا مركزي في البلد، مع التركيز على مشاركة المواطنين والحفاظ على الثقافة وحماية الحقوق التعليمية. وبدعم

الباب 40 من دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة، باعتباره وثيقة أساسية، نظاماً تعليمياً شاملاً يراعي الاعتبارات الثقافية ويلبي الاحتياجات المتنوعة لمواطني البلد.

73- وتتناول الفقرة 104 من الفصل الأول من الباب 40 المعنون "نظام التعليم"، مسائل التعليم الإلزامي والحضور وعدم إرسال الطفل إلى المدرسة والسنة الدراسية. وتتص على أن التعليم إلزامي ويوفر لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، من الصف الأول حتى تخرجهم من الصف الثامن، أو حتى بلوغهم سن 14 عاماً. وعلاوة على ذلك، فإن الالتحاق بالمدرسة إلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و14 سنة، أو حتى إكمالهم الصف الثامن.

## هاء - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

### 1- المرأة

*التوصيات المتعلقة بالتمييز ضد المرأة (التوصيات 86-70 و86-120)*

74- يشمل التقدم المحرز في تنفيذ برنامج تنمية القدرات الجنسانية والتدريب عليها، الذي تنفذه وزارة النقل والاتصالات والبنية التحتية في إطار مشروع النقل المراعي للاعتبارات الجنسانية التابع للبنك الدولي، في جملة أمور، ما يلي: (1) إجراء دراسة استقصائية للمستفيدات وتقييم اجتماعي لتحديد المعوقات التي تحول دون امتلاك النساء رخص قيادة. وأكدت الدراسة الاستقصائية أن النساء يواجهن عوائق منهجية ومتعددة الأبعاد في التنقل وفي الحصول على رخص قيادة وفي استخدام وسائل النقل. وينفذ برنامج تجريبي يهدف إلى زيادة عدد النساء اللاتي يحملن رخص قيادة صالحة من خلال تدريبهن على السلامة على الطرق وإعفاثهن من رسوم رخصة القيادة. وقد أدخلت في سياق تنفيذ البرنامج تحسينات على البنية التحتية للطرق (مثل جداول تصريف المياه) والخصائص المتعلقة بالسلامة (مثل الإضاءة والأرصفت وما إلى ذلك). (2) وسيجرى تدريب للتوعية بمخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي من أجل تحديد إجراءات الوقاية من مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، والتخفيف منها ومعالجتها.

75- ولم يبدأ المشروع التجريبي المرتبط برخص القيادة بعد؛ غير أن أنشطة التوعية جارية. وقد بدأت بالفعل الدورات التدريبية المتعلقة بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين في ثلاث من الولايات الأربع، وستتبعها الولاية الرابعة المتبقية قريباً. وكانت ردود الفعل من النساء المحليات إيجابية للغاية، حيث رأت الكثيرات أن التدريب مهم وأعربن عن أملهن في تمديده.

76- ومن المقرر إنشاء "برنامج فرص العمل للمرأة" بهدف تقليص الفجوة بين الرجال والنساء في الوظائف الفنية بنسبة 15 في المائة. والعمل جارٍ على زيادة دور المرأة ومشاركتها في المناصب الفنية وفي وكالات النقل نظراً إلى أن تمثيل المرأة ناقص للغاية في المناصب الفنية في وزارة النقل والاتصالات والبنية التحتية وفي وكالات النقل الحكومية.

77- وأقرت الهيئة التشريعية في ولاية بوهنباي القانون الولائي رقم 101-75-22 الذي يعلن يوم 8 آذار/مارس، اليوم العالمي للمرأة، عطلة رسمية في الولاية.

التوصيات المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة (التوصيات من 86-113 إلى 86-117،  
والتوصية 86-119)

78- يضم كونغرس ولايات ميكرونيزيا الموحدة حالياً 3 عضوات مما مجموعه 14 عضواً. وانتخبت الهيئتان التشريعتان في ولايتي ياب وكوسراي عضوات فيهما. وفي عام 2025، انتخبت ولاية بوهناي أول امرأة في منصب نائبة حاكم الولاية. وشغلت العديد من النساء أيضاً مناصب مهمة ورفيعة المستوى في الحكومات الوطنية وحكومات الولايات والبلديات.

التوصيات المتعلقة بالتحفظات (التوصيات 86-37، و86-38، و86-39)

79- يجري العمل على سحب تحفظات ولايات ميكرونيزيا الموحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتتعاون حكومة البلد حالياً تعاوناً وثيقاً مع الولايات فيما يتعلق بسحب التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

التوصيات المتعلقة بالنهوض بالمرأة (التوصيات 86-111 و86-112 و86-118)

80- تتولى شعبة الشؤون الاجتماعية في وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية في البلد تنسيق وقيادة تنفيذ السياسة الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة والسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين. وفي حزيران/يونيه 2025، نظمت شعبة الشؤون الاجتماعية حلقة عمل بشأن العنف الجنساني والتنسيق بين الجنسين. وتتمثل الأهداف الرئيسية لحلقة العمل في التنسيق، وتبادل الممارسات الفضلى، وتحسين تنفيذ الالتزامات والتعهدات الحكومية. وترتكز مناقشات المائدة المستديرة هذه على رصد التقدم المحرز في مكافحة العنف الجنساني وفي تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، مع إرساء الأساس في الوقت ذاته للفعاليات الاستراتيجية المستقبلية. والهدف من ذلك هو تقديم رؤى قيمة وتوليد زخم لفائدة المؤتمر الوطني القادم للمرأة، وفي نهاية المطاف، لفائدة المنابر الإقليمية مثل مؤتمر القمة الإقليمي للمساواة بين الجنسين الذي يعقد كل ثلاث سنوات. ومن خلال هذه المبادرات المترابطة، تهدف شعبة الشؤون الاجتماعية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى تعزيز استراتيجية موحدة ومستدامة للنهوض بالمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء البلد ومنطقة المحيط الهادئ عموماً. وسترأس اجتماع المائدة المستديرة الأمينة المساعدة لشعبة الشؤون الاجتماعية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وسيضم الاجتماع ممثلات رئيسيات من شُعب الشؤون الاجتماعية والشؤون الجنسانية والمرأة من جميع الولايات، ومن حكومة البلد ووزاراته ووكالاته، ومن المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في مجال القضايا الجنسانية، ولا سيما المجلس الوطني للمرأة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، والمجالس والجمعيات النسائية في الولايات، والمنظمات المجتمعية، والشركاء في التنمية.

81- وأطلقت سياسة النوع الاجتماعي في ولايات ميكرونيزيا الموحدة خلال المؤتمر الوطني للمرأة الذي عُقد في تشوك في نهاية أيلول/سبتمبر 2025. وقبل إطلاق السياسة، نُظمت حلقات عمل للتشاور بشأن السياسة والتحقق منها قبل وضعها في صيغتها النهائية. وشملت المشاورات الولاية طائفة واسعة ومتنوعة من أصحاب المصلحة، بمن في ذلك ممثلون عن الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات النسائية وأعضاء المجلس الوطني لنساء ولايات ميكرونيزيا الموحدة ومجالس وجمعيات المرأة في الولايات، ومجموعات الشباب والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والقطاع الخاص والجمعيات الصناعية والفئات المهمشة والمستضعفة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمع الميم، إلى جانب وسائل الإعلام ومنصات الدعوة.

## -2 الأطفال

*التوصية المتعلقة بالأطفال: التعاريف؛ والمبادئ العامة؛ والضمانات (التوصية 86-144)*

82- تعمل حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة على تعزيز خدمات حماية الطفل من خلال ضمان إدراج سلامة الأطفال وحقوقهم في البرامج الوطنية وفي الممارسة العملية. ويشمل العمل الجاري تطوير وتوسيع نطاق إدارة الحالات وآليات الإبلاغ وخدمات الدعم للأطفال المعرضين للخطر، إلى جانب توعية وتدريب الموظفين والمجتمعات المحلية والشركاء. ويجري تعزيز التنسيق بين قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية لتحسين الاستجابة لحالات سوء المعاملة والعنف. والعمل جار فيما يتعلق بحماية الطفل في ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

83- أما برنامج التثقيف لتجنب المخاطر الجنسية، الذي يُنفذ البرنامج منذ عام 2019، فيتمثل الغرض منه في تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهم الجنسية وتشجيع خيارات نمط الحياة الصحي، بما في ذلك الامتناع عن النشاط الجنسي خارج إطار الزواج. والفئة المستهدفة هي طلاب المرحلة الثانوية، والمنهج المستخدم في البرنامج هو النسخة الأساسية المتقدمة.

84- وفي شباط/فبراير 2024، أقرت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة سياسة تنمية الطفولة المبكرة. وتسعى السياسة إلى توفير خريطة طريق للاسترشاد بها في تنمية الأطفال وحفز طاقاتهم على الترفع.

85- وعينت حكومة البلد مؤخراً منسقاً معنياً بحماية الطفل. ويشرف المنسق على العمل المتعلق بانفاقية حقوق الطفل. وعينت حكومة ولاية بوهنباي مؤخراً موظفاً مسؤولاً عن حماية الأطفال.

*التوصيات المتعلقة بالأطفال: البيئة الأسرية والرعاية البديلة (التوصيات من 86-149 إلى 86-151)*

86- يحظر دليل إجراءات الاعتماد الصادر عن وزارة التعليم في ولايات ميكرونيزيا الموحدة العقوبة البدنية في جميع المدارس. وهناك برنامج تجريبي لمكافحة التمر في المدارس في بوهنباي. وتشمل الجهات المعنية الرئيسية المشاركة في البرنامج التجريبي وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات، ووزارة التعليم في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. والمشاركون المستهدفون من هذا البرنامج التجريبي هم الطلاب والمعلمون.

87- وتوفر وزارة التعليم في البلد حالياً تدريباً على إدارة الحالات لفائدة موظفي الخدمات الاجتماعية. ويركز هذا التدريب على خدمات الصحة النفسية والخدمات النفسية - الاجتماعية.

*التوصيات المتعلقة بالأطفال: الحماية من الاستغلال (التوصيتان 86-145 و 86-148)*

88- أقرت حكومة ولاية تشوك سياستها المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بحماية الطفل في كانون الأول/ديسمبر 2022. وتقر الحكومة بأهمية اتباع نهج شامل حيال تنمية الطفل يدمج سلامة الطفل في النظام المدرسي. ويركز هذا النهج على استراتيجيات الوقاية الاستباقية بما يجعله لا يقتصر على الاستجابة لحوادث الإساءة والاستغلال والإهمال والعنف.

*الأطفال: قضاء الأحداث (التوصيتان 86-146 و 86-147)*

89- ستواصل حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان تنفيذ هذه التوصية تنفيذاً تاماً. وتنص الفقرة 1101 من الباب 12 من قانون الإجراءات الجنائية الاتحادي على أن تواصل المحاكم اعتماد إجراءات مرنة في سياق إقامة العدل في قضايا الأحداث. ويشمل ذلك

الحصول على تقارير الرعاية الاجتماعية أو تقارير الإفراج المشروط قبل المحاكمة؛ وعقد جلسات مغلقة لسماع الدعوى بشكل غير رسمي؛ والسماح بالإفراج عن الأطفال وإيداعهم في حضانة والديهم.

### 3- الأشخاص ذوي الإعاقة

*الأشخاص ذوو الإعاقة: التعاريف والمبادئ العامة (التوصيتان 86-152 و 86-153)*

90- قدمت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة تقريرها الأولي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة إلى لجنة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في نيسان/أبريل 2022. وتولت إعداد التقرير الأولي عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في البلد فرقة العمل المشتركة المعنية بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة بدعم من أصحاب المصلحة المعنيين في البلد، بما في ذلك حكومة البلد ومنظمات المجتمع المدني.

91- وتحدد خطة التنمية المستدامة لولايات ميكرونيزيا الموحدة للفترة 2024-2043، في إطار المجال المواضيعي 3 (النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي)، النتيجة الاستراتيجية الثانية التي تشدد على النهوض بآليات فعالة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وفي أعقاب مشاورات شاملة مع جميع ولايات البلد، صدقت ولايات ميكرونيزيا الموحدة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2016. ومنذ ذلك الحين، سنّت ثلاث من ولايات البلد الأربع، وهي بوهنباي وتشوك وكوسراي، قوانين ذات صلة بالإعاقة تتماشى مع تصديق البلد على الاتفاقية. وتؤكد هذه القوانين من جديد التزام الحكومة بضمان توفير خدمات يسهل الوصول إليها وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز إدماجهم واحترامهم في المجتمع.

92- وأنشأت حكومات ولايات تشوك وبوهنباي وكوسراي أيضاً لجاناً وفرقات عمل تُعنى بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل إعداد وتنفيذ مشاريع خطط تدعم تنفيذ التشريعات الولائية المختلفة في هذا الصدد. وعملت منظمات المجتمع المدني في البلد بهمة على تنفيذ مبادرات ترمي إلى تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. فعلى سبيل المثال، تدعو منظمة النساء ذوات الإعاقة في بوهنباي حالياً إلى إنفاذ ما ينص عليه قانون الإعاقة في بوهنباي من أحكام تتعلق بأماكن ركن السيارات التي يمكن الوصول إليها. وبالمثل، تدعو شبكة آباء وأمّهات ذوي الاحتياجات الخاصة في كوسراي، من خلال برنامج "شعب المحيط الهادئ ينهض بالتغيير"، إلى مراجعة قانون البناء في كوسراي لضمان تماشيها مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقانون الإعاقة في كوسراي.

93- وتُجري حالياً مناقشات لاستعراض سياسة الإعاقة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وقد وُضعت مذكرة مفاهيمية، وتتعاون وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية في البلد تعاوناً وثيقاً مع الشركاء الفنيين في إجراء استعراض شامل لتلك السياسة.

94- ويوفر قانون الضمان الاجتماعي في ولايات ميكرونيزيا الموحدة استحقاقات للأشخاص ذوي الإعاقة المتمتعين بالتأمين الكامل في إطار برامج الضمان الاجتماعي في البلد.

### 4- الأقليات والشعوب الأصلية

*التوصية المتعلقة بالحقوق المتعلقة بالاسم والهوية والجنسية. (التوصية 86-143)*

95- أنشأت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة نظاماً مركزياً لتسجيل المواليد والوفيات في وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية ومكتب الإحصاءات التابع لوزارة الموارد والتنمية. وتواصل حكومة البلد

تحديث النظام وتسجيل المواليد والوفيات فيه، وقد اتخذت خطوات هامة لتسجيل الولادات التي تتم في الجزر النائية. ويشمل ذلك العمل عن كثب مع وزارة التعليم ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعية عندما يتعلق الأمر بتسجيل الأطفال في المدارس. ويتطلب تسجيل الطفل في المدرسة تقديم البطاقة الصفراء التي تبين أنه حصل على التطعيمات المناسبة وشهادة ميلاده. ويشجع الأطفال الذين ليس لديهم شهادات ميلاد على ملء استمارات تسجيل المواليد في المستشفى أو في المحكمة لإصدار شهادات ميلاد لهم.

#### 5- المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء والنازحون

ضمان حماية حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء (التوصية 86-154)

96- ستواصل حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة العمل مع المكاتب والوكالات المعنية، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وضمان الحماية الكاملة للاجئين وطالبي اللجوء. وتمتثل الدولة الضمانات الدستورية بشأن حرية التنقل داخل أراضيها، وتوفر الاتفاقيات الدولية إرشادات بشأن حماية المهاجرين المستضعفين.

#### 6- عديمو الجنسية

97- لا يوجد في ولايات ميكرونيزيا الموحدة عدد معروف من الأشخاص عديمي الجنسية. وتخضع الجنسية في المقام الأول لدستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة وقوانين المواطنة التي تحدد من هو المواطن بالميلاد والنسب والتجنس. وتُمنح الجنسية للأشخاص الذين يكون أحد والديهما على الأقل من مواطني ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بمن فيهم المولودون قبل استقلال البلد وبعده. ويمكن الحصول على الجنسية بموجب شروط صارمة تشمل استيفاء متطلبات الإقامة والتخلي عن الجنسيات الأخرى وإتقان لغة السكان الأصليين ومراسم أداء القسم الرسمية.

98- غير أن من المعروف أن عملية التجنيس صعبة ونادرة نسبياً، ويعزى ذلك جزئياً إلى إلزام مقدمي طلبات التجنس بالتخلي عن جنسيتهم السابقة وباستيفاء عدد من المعايير الصارمة. وهذه العملية، بالإضافة إلى مسائل مثل التخلي عن الجنسية الأجنبية من دون أن يكون الحصول على جنسية ولايات ميكرونيزيا الموحدة مضموناً، قد تعرض بعض الأفراد لخطر انعدام الجنسية. غير أن قانون ولايات ميكرونيزيا الموحدة يشدد على منع حالات انعدام الجنسية بضمان تمتع الأشخاص المولودين لمواطني ولايات ميكرونيزيا الموحدة بحقوق المواطنة وتوفير سبل التجنس.

99- وتوضح التعديلات الدستورية الأخيرة المتعلقة بالجنسية المزدوجة أن الأشخاص المولودين لمواطني ولايات ميكرونيزيا الموحدة يحتفظون بجنسيتهم حتى لو كانوا يحملون جنسية أخرى، مما يقلل من خطر انعدام الجنسية. ولذلك، تهدف حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى الحفاظ على الضمانات القانونية التي تكفل عدم وجود سكان عديمي الجنسية من خلال قوانين المواطنة فيها وسياساتها المتطورة. ومع أن انعدام الجنسية على الصعيد العالمي لا يزال يمثل تحدياً، فإن حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة لم توثق وجود سكان عديمي الجنسية في التعداد السكاني الأخير أو في السجلات الحكومية.

#### رابعاً - تنفيذ التعهدات الطوعية

100- ستواصل الحكومة دعم التعهدات الطوعية الواردة في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي للبلد. ويشمل ذلك حماية البيئة والنظم الإيكولوجية البحرية.

## خامساً - القضايا الجديدة والناشئة

101- تواجه ولايات ميكرونيزيا الموحدة بشكل متزايد طائفة من التحديات الجديدة والناشئة في مجال حقوق الإنسان التي شكلها التقدم التكنولوجي السريع والديناميات الاجتماعية المتغيرة. ومن بين أكثر هذه القضايا إلحاحًا التمر الإلكتروني والعنف الجنساني الميسر تكنولوجياً، وهما أمران تُستغل فيهما المنصات الرقمية لإلحاق الأذى بالغير، لا سيما بالنساء والشباب والفئات المستضعفة الأخرى. وتقدم التكنولوجيا الرقمية يسير بخطى سريعة لا تواكبها الضمانات القانونية الحالية، مما يكشف عن ثغرات على صعيدي المساءلة والإنفاذ. ومما يضاعف هذه المشاكل التهديدات المتعلقة بالمخدرات، التي يفاقمها ضعف الرقابة على الحدود ومحدودية التغطية التشريعية، مما يشكل مخاطر جسيمة على الصحة والسلامة العامتين. وفي ضوء تطور هذه التحديات، تعمل حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة على تعزيز أطرها المؤسسية والقانونية لضمان حماية الحقوق الفردية واحترام التزاماتها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

## سادساً - الإنجازات والتحديات

### ألف - الإنجازات

102- تشمل بعض الإنجازات الملحوظة التي حققتها ولايات ميكرونيزيا الموحدة التقدم الكبير في مجال المساواة بين الجنسين، مثل توسيع نطاق الحصول على الخدمات الصحية وتحسين الاتصال الرقمي. ويتجلى التقدم المحرز في تدابير مثل تمديد إجازة الأمومة وانتخاب نساء في عضوية الكونغرس، مما يؤكد الالتزام المؤسسي المتزايد بالتنمية الشاملة للجميع وبتمكين المرأة. غير أن التقرير يسلط الضوء أيضاً على الثغرات المستمرة التي تؤثر على الفئات السكانية المستضعفة، لا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنساني ومحدودية الحصول على خدمات الرعاية الصحية المتخصصة. وتؤكد هذه التحديات الحاجة إلى تدخلات مستدامة وموجهة وأطر سياساتية معززة لضمان أن يكون التقدم منصفاً ومستداماً.

103- وانضمت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة أيضاً إلى العديد من المعاهدات الدولية الهامة في مجال حقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات التي تهدف إلى مكافحة الاتجار بالبشر. والجدير بالذكر أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة اتخذت خطوات ملموسة للتصدي للاتجار بالبشر من خلال إنشاء شعبة لخدمات مكافحة الاتجار بالبشر داخل وزارة العدل وتخصيص تمويل لخدمات دعم الضحايا وإنفاذ القانون. وعلاوة على ذلك، شرعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة في عملية الانضمام إلى اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان المتبقية.

104- وجرى دعم الجهود الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان من خلال اعتماد سياسات وطنية استراتيجية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مبادرات الحد من الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية الفئات المستضعفة، مثل الأطفال والنساء. وانخرطت ولايات ميكرونيزيا الموحدة في الأطر الإقليمية لحقوق الإنسان ومشاركتها النشطة في عملية الاستعراض الدوري الشامل يبرهان كذلك على التزامها بتحسين ممارسات حقوق الإنسان تحسباً مستمراً.

105- وعلى الرغم من التحديات المتبقية، مثل التأخير القضائي، والقضايا الاجتماعية، مثل العنف الأسري، ومحدودية الموارد، فإن إنجازات حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة تجسد تنامي القدرات المؤسسية وتقاني الحكومة في احترام الكرامة الإنسانية وتحقيق العدالة والمساواة لجميع مواطنيها.

## باء - التحديات

- 106- تؤكد ولايات ميكرونيزيا الموحدة مجدداً التزامها بالنهوض بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وتقر بالتقدم الملحوظ الذي تحقق في السنوات الأخيرة في القطاعات الرئيسية. غير أن طائفة من القيود الهيكلية المستمرة لا تزال تعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية تحقيقاً كاملاً وتنفيذ التزامات حقوق الإنسان تنفيذاً فعالاً.
- 107- وفي مقدمة هذه التحديات، محدودية القدرات البشرية والمؤسسية، لا سيما في قطاعات الخدمات العامة الأساسية. ويؤثر هذا القيد على جودة واتساق تقديم الخدمات وتنفيذ السياسات والتخطيط الاستراتيجي طويل الأجل. ومما يزيد الحالة تعقيداً، الهجرة المستمرة إلى الخارج، لا سيما في أوساط المهنيين المهرة، مما أدى إلى خسارة كبيرة في رأس المال البشري والذاكرة المؤسسية وبالتالي إلى إضعاف النظم الوطنية والحد من قدرتها على الصمود.
- 108- ولا تزال الفجوات المستمرة في التمويل الإنمائي تشكل مصدر قلق بالغ. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تخصيص المزيد من الموارد الاستراتيجية الموجهة نحو النتائج لضمان توجيه الموارد المالية المحدودة نحو التدخلات المستدامة العالية التأثير والشاملة للجميع التي تسهم في احترام حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المنصفة.
- 109- ويشكل ضعف ولايات ميكرونيزيا الموحدة الحاد أمام تغير المناخ والتدهور البيئي مخاطر إضافية على الأمن الغذائي وسلامة البنية التحتية والصحة العامة. وتؤكد هذه المخاطر على الحاجة الملحة إلى تنفيذ تدابير قوية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية والأولويات الوطنية.
- 110- وعلاوة على ذلك، لا تزال أوجه القصور في أنظمة البيانات المؤسسية تعوق صنع السياسات القائمة على الأدلة والرصد والمساءلة. وتؤدي هذه القيود إلى وجود مجالات تغفلها الخطط الوطنية وتحد من قدرة البلد على الوفاء بالتزامات الإبلاغ الدولية الواقعة على عاتقه، بما فيها التزاماته في إطار الاستعراض الدوري الشامل وحيال هيئات المعاهدات الأخرى.
- 111- وقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن المزيد من أوجه الهشاشة المنهجية ووسعت من أوجه عدم المساواة القائمة. واستجابةً للجائحة، أعلنت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة حالة الطوارئ ووضعت سلسلة من بروتوكولات الصحة العامة والبروتوكولات التشغيلية، بما في ذلك إغلاق المكاتب الحكومية مؤقتاً، والانتقال إلى ترتيبات العمل عن بُعد بالنسبة للإدارات غير الأساسية، وتنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة لحماية الصحة العامة. وكانت هذه التدابير حاسمة في التخفيف من انتشار الفيروس والحفاظ على الخدمات الأساسية، لكنها فرضت أيضاً ضغطاً إضافياً على القدرات المؤسسية المحدودة أصلاً.
- 112- ويتطلب التصدي لهذه التحديات المترابطة استراتيجيات منسقة تطلعية شاملة للجميع تعزز النظم الوطنية وتحسن المرونة المؤسسية وتكفل حماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع. ولا تزال ولايات ميكرونيزيا الموحدة ملتزمة بالعمل مع الشركاء في التنمية ووكالات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية للنهوض بهذه الأهداف على نحو يجسد سياقها الفريد وتطلعاتها الفريدة.

## سابعاً - خاتمة

113- لقد أحرزت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة تقدماً كبيراً في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وستواصل السعي للحصول على دعم جميع الشركاء لضمان حماية حقوق الإنسان حماية كاملة في البلد.

114- واستناداً إلى المبادرات الإنمائية التي تعكف الحكومة على تنفيذها، جرى تحديد عدد من الأولويات المواضيعية. ويشمل ذلك تعزيز آليات جمع البيانات والبحوث والرصد من أجل تحسين صنع السياسات وتنفيذها؛ وتعزيز خدمات الرعاية الصحية مع التركيز على علاج فيروس نقص المناعة البشرية، والأمراض غير السارية، والرعاية الصحية عن بُعد، لا سيما لتحسين إمكانية الحصول عليها في الجزر النائية؛ والنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم من خلال استعراض السياسات والتشريعات المتعلقة بالإعاقة استعراضاً شاملاً وإنفاذاً. وتجسد هذه الأولويات التزام ولايات ميكرونيزيا الموحدة بتلبية الاحتياجات المتنوعة لسكانها، مع تعزيز التنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

115- وتولي حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة أيضاً الأولوية لدعم المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي من خلال تنمية القدرات وجهود الدعوة. وعلاوة على ذلك، لا يزال تعزيز نظم حماية الطفل من خلال إدماج استراتيجيات الوقاية في الأطر التعليمية محور تركيز رئيسي. وتلتزم حكومة البلاد بتشجيع التعاون المتعدد القطاعات لتعزيز التنمية المستدامة والحماية الاجتماعية بما يتماشى مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. وتدعو ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إدراكاً منها للتحديات التي تفرضها محدودية الموارد والتشتت الجغرافي، إلى توفير دعم تقني ومالي مستدام من المجتمع الدولي لمعالجة هذه القيود.

116- وتؤكد ولايات ميكرونيزيا الموحدة من جديد التزامها باحترام حقوق الإنسان وبالعامل بجد على تنفيذ التوصيات القائمة، مع السعي في الوقت نفسه إلى استمرار الشراكات والدعم من أجل التغلب على التحديات الماثلة.

117- وتؤيد حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة إنشاء مكتب قطري دائم لحقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة يكون مقره في بوهنباي. وسيخدم هذا المكتب منطقة شمال المحيط الهادئ، بما في ذلك الدول المنتسبة بحرية، وفي المقام الأول جمهورية جزر مارشال وجمهورية بالاو.